

"تأمين" السلام :  
النساء والترتيبات الأمنية  
في عمليات السلام



جان بوسبيسيل وكريستين بيل، جامعة إدنبرة



هيئة الأمم المتحدة  
للمرأة



هذه الإحاطة من إنتاج برنامج بحوث التسويات السياسية ([www.politicalsettlements.org](http://www.politicalsettlements.org)) في جامعة إدنبرة، والذي تم تمويله أساسًا من قبل وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وجاءت بيانات الإحاطة من قاعدة بيانات اتفاقيات السلام التابعة للبرنامج ([www.peaceagreements.org](http://www.peaceagreements.org)). وقاعدة البيانات هذه تُدرج وتضع خرائط لكافة اتفاقيات السلام (حوالي 1500 وثيقة عبر 120 دولة تقريبًا) من عام 1990 إلى عام 2016، مما يوفر أيضًا إمكانية الوصول إلى نص الاتفاقية الكامل. وقاعدة البيانات قابلة للبحث بالكامل ومتاحة للجمهور وتدعم الفحص النوعي والكمي لاتفاقيات السلام.

يود المؤلفان شكر الزميلات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللواتي أمضين وقتًا في مراجعة المسودات السابقة، بما فيهم سارة دوجلاس. كما قدم العديد من الموظفين من إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة اقتراحات قيمة، بما في ذلك وحدة الشؤون الجنسانية والسلام والأمن، ووحدة دعم الوساطة، والفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة. كما قدم المراجعون الخارجيون تعليقات مكثفة ومدروسة على المسودات السابقة، مثل جاكى ترو وبعض المراجعين المجهولين. ويرجع الفضل في ذلك أيضًا إلى هاربيت كورنيل وجي يونغ سونغ من برنامج بحوث التسويات السياسية في أعمال التدقيق والإنتاج.

© تشرين الأول/أكتوبر 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. نيويورك. جميع الحقوق محفوظة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

المؤلفين: جان بوسبيسل، كريستين بيل  
تنسيق المراجعة والإنتاج: أنيسة والجي  
المحررة: لي باسكوال

# "تأمين السلام": النساء والترتيبات الأمنية في عمليات السلام



د. جان بوسبيسيل  
كبير الباحثين  
مركز الدراسات النمساوية للسلام وحل النزاعات

الأستاذة كريستين بيل  
أستاذة في القانون الدستوري  
مديرة، برنامج بحوث التسويات السياسية  
جامعة إننبره

# الغاية من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية

هذه الإحاطة هي جزء من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية لدعم مشاركة المرأة الفعالة وإدماج المنظورات الجنسانية في عمليات السلام التي تهدف إلى إنهاء النزاع العنيف داخل الدول.

- تقدم تحليلاً يوفر النهج المبدئية للإدماج - تركز على المعايير القانونية الدولية - مع الإشارة إلى كيفية ربطها بالناقشات السياسية الواقعية.

وفي كثير من الأحيان، تتناول مفاوضات السلام الرسمية مشاركة المرأة ذات المغزى والمساواة الجنسانية باعتبارها شاعلاً ثانوياً وغير سياسي "لوقف الحرب". وغالباً ما يتم تقديم الحجج بأن الحاجة إلى الواقعية السياسية لإنهاء النزاع يجب أن تسود بشكل استثنائي. ومع ذلك، فإن هذان الشاغلان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض من أجل سلام مستدام. وبدعم نهج هذه الإحاطات المشاركة في عمليات السلام المتأصلة في مبدأ المساواة الجنسانية، مع الاعتراف بأن الأحكام المصممة لتحقيق المساواة في أي سياق سيتم التفاوض عليها بأساليب سياسية من الناحية العملية. وللتأثير على التغيير، ستحتاج النساء للتأثير على مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يعتبرون المساواة الجنسانية مسألة مركزية. كما سيكون للنساء أيضاً آراء ووجهات نظر سياسية متنوعة. ولذلك تقدم الإحاطات تحليلاً مقارناً وأمثلة وأسئلة إرشادية لدعم النساء وغيرهم لوضع مقترحات ملائمة لسياقاتهم الخاصة، بدلاً من تحديد أي نهج واحد.

الجمهور المستهدف الرئيسي هو النساء، ودعاة المساواة الجنسانية وغيرهم من المشاركين في عمليات السلام، الذين يرغبون في التأثير على المفاوضات بهدف: (أ) معالجة التجارب الخاصة بالنساء أثناء النزاع، و(ب) تحقيق نتائج لعملية السلام الدائم التي ستقوم بتحسين حياة النساء وحياتهن.

باستخدام نهج مقارن، فإن الإحاطات:

- تثبت أهمية القضية من منظور المساواة الجنسانية وأهمية مشاركة المرأة المجدية لمعالجتها بفعالية.
- تحدد القضايا الرئيسية فيما يتعلق بإدماج المرأة وأبعادها الجنسانية والمحددة جنسياً.
- تقترح طرق للتأثير على التغيير في عمليات السلام، بما في ذلك تحديد نقاط الدخول الممكنة والتغلب على التوترات مع الاستراتيجيات المتنافسة.
- تسلط الضوء عبر أمثلة كيف أن إدماج المنظور الجنساني في اتفاقيات السلام لا يفيد المرأة فحسب، بل يساعد أيضاً على تنويع وجهات النظر والحلول المقترحة، وبالتالي يساهم بشكل أعم في إحراز تقدم في عمليات السلام للجميع.
- توفر بيانات كمية ونوعية من اتفاقيات السلام، باستخدام أمثلة من جميع أنحاء العالم كدليل وإلهام للعمل.

# جدول المحتويات

1	المقدمة
2	الجزء الأول: نظرة عامة
2	ماذا نعني بالأمن؟
2	استخدام المعايير الدولية: جدول أعمال المرأة والسلام والأمن
2	الجزء الثاني: المسائل الجنسانية، حقوق المرأة وأمنها في عمليات السلام – ما الذي يجب معالجته؟
7	التفاوض بشأن مسائل السلامة الشخصية والأمن الشخصي
7	المشاركة في إصلاح القطاع الأمن
9	كيفية استخدام النفوذ الدولي
10	إدارة المقايضات والتوترات
12	الجزء الثالث: نقاط الدخول إلى المناقشات الأمنية
12	النهج المتأصلة في "الواقعية القائمة على المبادئ"
12	استخدام جدول أعمال المرأة والسلام والأمن
13	التعامل مع الأدلة والتفكير السياسي
13	تسخير المرأة في المناقشات الأمنية
13	أين نجد المزيد من الإلهام والمعرفة
15	الجزء الرابع: أسئلة لدعاة المساواة الجنسانية بشأن المناقشات حول الأمن
17	الاستنتاج
18	الملاحق
18	الملحق أ: اتفاقيات السلام المذكورة
19	الملحق ب: المصادر
20	الملحق ج: المراجع

# المقدمة

يخلق النزاع المسلح، أولاً وقبل كل شيء، تحديًا للسلامة الشخصية والأمن الشخصي. كما تتعرض أشكال أخرى من الأمن للتهديد، مثل الأمن الاجتماعي - الاقتصادي أو الأمن القانوني. إن عمليات السلام والاتفاقيات التي تنتج عنها تتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا الأمنية في جميع مراحل عملية السلام. وستركز هذه الإحاطة في المقام الأول على الأمن الشخصي - الإشارات المستقبلية للأمن ستعني الأمن الشخصي، على الرغم من أن النقاش سيتطرق أيضاً إلى كيفية ارتباط الأمن الشخصي بأشكال أخرى من الأمن.

يكتسي الأمن طابعاً جنسانياً إلى حد كبير. وغالباً ما يؤثر العنف أثناء النزاعات المسلحة على النساء والرجال بطريقة مختلفة. وتميل الأحكام الأمنية في اتفاقيات السلام إلى التركيز على الأمن فيما يتعلق بالجهات الفاعلة المسلحة التي هي في المقام الأول من الرجال، وغالباً ما تفتل في الأخذ بالحسبان خبرات النساء في انعدام الأمن أثناء النزاع والحاجات الأمنية التي تتوقعها وتتطلبها من عملية السلام. ولذلك من المهم إبراز التحديات الأمنية الخاصة التي تواجه النساء في جميع مراحل مفاوضات السلام وعمليات السلام.

يُعتبر الأمن مهماً بشكل خاص للنساء لكي تقوم بمعالجته في مفاوضات السلام لأنه يؤثر على جميع جوانب حياتهن. وما لم يكن الأمن الشخصي مضموناً يصعب تحقيق أشكال أخرى من الأمن، شأنه في ذلك شأن أي نتائج أوسع نطاقاً للمساواة الجنسانية أو أي تحسينات أخرى لحياة المرأة. كما تجلب النساء أيضاً الخبرة والمعرفة بشأن انعدام الأمن الذي تواجهه وهو أمر مفيد لمعالجة القضايا العملية المتعلقة بالأمن بشكل أعم.

تختلف الترتيبات الأمنية في نطاقها وطبيعتها. وقد تشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإجماع؛ إصلاح هيكل الأمن القومي، بما في ذلك إصلاحات قطاع الدفاع أو الشرطة؛ وحماية المدنيين أو الأشخاص المشردين داخلياً، وذلك من بين القضايا الأخرى المتفق عليها.

(المصدر: الأمم المتحدة، 2017. إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع 2017. *Guidance on Gender (and Inclusive Mediation Strategies)*)

يُعتبر الأمن أحد الشواغل الرئيسية في التفاوض على السلام، وهو محور تركيز مفاوضات السلام وعمليات السلام. إن حوالي 85 في المائة من جميع اتفاقيات السلام من عام 1990 إلى عام 2016 تتضمن أحكاماً تعالج قضايا الأمن الشخصي (انظر قاعدة بيانات اتفاقيات السلام). أما النسبة المتبقية البالغة 15 في المائة فهي اتفاقيات جزئية بشأن مسائل محددة لا تكون ذات صلة بالأحكام الأمنية. وتتناول كافة اتفاقيات السلام الشاملة تقريباً الأمن، شأنها في ذلك شأن جميع اتفاقيات وقف إطلاق النار.

# الجزء الأول: نظرة عامة

## ماذا نعني بالأمن؟

إن حل مسألة الأمن أمر صعب ومهم على حد سواء بالنسبة لجميع أطراف النزاع. وغالبًا ما يفهم المفاوضون رفقو المستوى أن دورهم الرئيسي هو التوفيق بين مطالب الجهات الفاعلة المسلحة في النزاع. وعندما ينظر إلى هذه المطالب على أنها متعارضة مع ادعاءات المجموعات الأخرى، بما في ذلك النساء، فإن المفاوضين غالبًا ما يعتمدون نهج "وقف القتال أولاً" الذي يركز على الاتفاق بين الجهات العسكرية، على أن يتم تناول المسائل الأخرى في وقت لاحق.

## استخدام المعايير الدولية: جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

من المعترف به دوليًا أن الأمن له بعد جنساني. وهذا الجانب الأمني يبعث على القلق بوجه خاص في سياق النزاع العنيف، حيث غالبًا ما تستهدف جماعات المحاربين، التي يهيمن عليها الذكور، عمدًا المدنيين كأداة للحرب بما في ذلك عن طريق العنف الجنساني. لقد أدرك المجتمع الدولي هذه المشكلة بمجموعة من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 وما يسمى بجدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" والتوصية العامة رقم 30 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبفضل الاعتراف الدولي به الرفيع المستوى، يقدم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن نقطة مرجعية هامة - وبالتالي نفوذ فعلي - للنساء في أي مفاوضات تتعلق بالأمن والنزاع العنيف. وحدد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2000 جدول أعمال واضح بشأن المرأة والسلام والأمن وتلاه أكثر من 12 قرارًا إضافيًا يتناولون جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ويقدم الجدول التالي لمحة عامة عن القرارات ذات الصلة ومحتواها الذي يمكن استخدامه كوسيلة للضغط من أجل مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وفي المسائل الأمنية:

عادة ما يُفهم الأمن في سياق مفاوضات السلام على أنه "أمن صارم" بشكل حصري. وتشمل مخاوف الأمن الصارم تحريك القوات أو المقاتلين المسلحين، خطوط وقف إطلاق النار، السيطرة على الأراضي، مراقبة الأسلحة، أو عمليات تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم، والمزيد من الإصلاح الهيكلي للقطاع الأمني (مثل إصلاح الجيش والشرطة وخطوطهم للمساءلة الديمقراطية). غير أن العنصر الرئيسي في تحقيق الأمن يتطلب معالجة السلامة البدنية لجميع غير المقاتلين المتضررين من العنف المسلح، وهذا يحتاج إلى عملية أوسع نطاقًا بكثير.

ولكي تكون النساء فعالات في تلبية مطالبهن والتأثير على الإجراءات، من المهم أن تطور ما يلي:

- صياغة تتمحور حول المرأة لاحتياجات الأمن؛
- أفكار حول كيفية ترتيب أولويات هذه الاحتياجات وتسليمها مع مرور الوقت؛
- إدراك كيفية تعامل أطراف النزاع مع احتياجاتهن الأمنية ومتى يمكن أن يكون هناك تأزر وتوتر بالنسبة للأولويات المدنية والجنسانية؛
- تعريف لطرق التأثير (المحادثات، المؤيدين الدوليون للمحادثات، المشاركة المدنية الأوسع)؛ و
- الاستراتيجيات العملية للمشاركة عبر العديد من المنتديات والجهات الفاعلة.

الجدول 1: قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تتعامل مع المرأة والسلام والأمن

<p>بحث القرار على "ضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها".</p>	<p>كان هذا هو أول قرار بشأن المرأة والسلام والأمن، يعبر عن استعداد المجلس لإدراج المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام، ويدعو جميع الأطراف إلى حماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس ووضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم.</p>	<p>31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 S/RES/1325</p>
<p>إن القرار "يؤيد تمامًا الحاجة الملحة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام".</p>	<p>شدد هذا القرار على أهمية الأمين العام في منع نشوب النزاعات وأكد من جديد على دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. ووافق المجلس أيضًا على تعزيز نظام المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات من خلال عقد اجتماعات خاصة معها، وذكر إمكانية النظر في استخدام لجنة الأركان العسكرية كأحد وسائل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.</p>	<p>13 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 S/RES/1327</p>
<p>يطالب القرار من "الأمين العام بإيلاء اهتمام أكبر للمنظور الجنساني في تنفيذ ولايات حفظ السلام وبناء السلام وكذلك في جهود منع نشوب النزاعات".</p>	<p>تناول هذا القرار قضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وذكر أن منع نشوب النزاعات المسلحة هو جزء رئيسي من عمل المجلس.</p>	<p>30 آب/أغسطس 2001 S/RES/1366</p>
<p>يؤكد هذا القرار "أن اتخاذ خطوات فعالة لمنع مثل هذه الأعمال من العنف الجنسي والتصدي لها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين".</p>	<p>تناول هذا القرار العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع وطلب من الأمين العام تقديم تقرير بحلول 30 حزيران/يونيو 2009 يتضمن معلومات عن الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي في مناطق النزاع ومقترحات لوضع استراتيجيات للحد من انتشار هذه الأفعال مع مقاييس مرجعية لقياس التقدم.</p>	<p>19 حزيران/يونيو 2008 S/RES/1820</p>
<p>تبعاً للقرار S/RES/1820، يؤكد القرار في هذا الصدد أن الخطوات الفعالة لمنع مثل هذه الأعمال من العنف الجنسي والتصدي لها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين".</p>	<p>عزز هذا القرار الجهود المبذولة لإنهاء العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في النزاعات المسلحة.</p>	<p>30 أيلول/سبتمبر 2009 S/RES/1888</p>
<p>بحث القرار "الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على اتخاذ تدابير إضافية لتحسين مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، لا سيما في تسوية النزاع، والتخطيط وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، بما في ذلك تعزيز مشاركتها في صنع القرار السياسي والاقتصادي في المراحل المبكرة من عمليات الانتعاش، وذلك من خلال جملة أمور، منها تعزيز قيادة المرأة وقدرتها على المشاركة في إدارة وتخطيط المعونات، ودعم المنظمات النسائية، ومواجهة المواقف المجتمعية السلبية بشأن قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة".</p>	<p>حث هذا القرار الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني على ضمان أخذ مشاركة المرأة وحمايتها وتمكينها في الحسبان أثناء تقييم احتياجات ما بعد النزاع والتخطيط لها.</p>	<p>5 تشرين الأول/أكتوبر 2009 S/RES/1889</p>
<p>يؤكد القرار على "أن اتخاذ خطوات فعالة لمنع مثل هذه الأعمال من العنف الجنسي والتصدي لها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين".</p>	<p>أنشأ هذا القرار آلية للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. كما دعا أطراف النزاع المسلح إلى وضع التزامات محددة زمنياً لحظر العنف الجنسي والمعاقبة عليه، وطلب إلى الأمين العام رصد تلك الالتزامات.</p>	<p>16 كانون الأول/ديسمبر 2010 S/RES/1960</p>
<p>يشدد القرار على "مشاركة المرأة باعتبارها ضرورة لأي استجابة للوقاية والحماية" فيما يتعلق بالعنف الجنسي والهجوم المنظم ضد السكان المدنيين.</p>	<p>ركز هذا القرار على المساهمة لمرتكبي العنف الجنسي في النزاع وشدد على تمكين المرأة في المجال السياسي والاقتصادي.</p>	<p>24 حزيران/يونيو 2013 S/RES/2106</p>



<p>يهدف القرار إلى "تركيز مزيد من الاهتمام على قيادة المرأة ومشاركتها في حل النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق رصد التقدم في التنفيذ ومعالجة التحديات المرتبطة بنقص وجودة المعلومات والتحليلات بشأن تأثير النزاعات المسلحة على النساء والفتيات، ودور المرأة في بناء السلام والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وتسوية النزاعات".</p>	<p>تناول هذا القرار الفجوات المستمرة في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، على النحو المشار إليه في آخر تقرير للأمين العام.</p>	<p>18 تشرين الأول/أكتوبر 2013 S/RES/2122</p>
<p>يؤكد القرار على "أهمية مشاركة المرأة بشكل متساوٍ وفعال واشتراكها الكامل في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن، نظراً لدورها الحيوي في منع وحل النزاعات وبناء السلام، وفي تعزيز تدابير حماية المدنيين في الخدمات الأمنية، بما في ذلك توفير التدريب الكافي لموظفي الأمن، وإشراك المزيد من النساء في قطاع الأمن وعمليات التدقيق الفعالة من أجل استبعاد مرتكبي العنف الجنسي من قطاع الأمن".</p>	<p>كان هذا القرار أول قرار قائم بذاته حول إصلاح قطاع الأمن. ويؤكد على مركزية الملكية الوطنية لعمليات إصلاح قطاع الأمن ويشجع الدول على أخذ زمام المبادرة في تحديد رؤية وطنية شاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن، بالاستناد إلى احتياجات سكانها ولا سيما النساء.</p>	<p>28 نيسان/أبريل 2014 S/RES/2151</p>
<p>بحث القرار "البلدان الماتحة على تقديم المساعدة المالية والتقنية للنساء المشاركات في عمليات السلام، بما في ذلك التدريب في مجال الوساطة والمناصرة والمجالات التقنية للتفاوض، فضلاً عن توفير الدعم والتدريب للوسطاء والفرق الفنية بشأن تأثير مشاركة المرأة والاستراتيجيات الخاصة بالإدماج الفعال للمرأة".</p>	<p>تناول هذا القرار دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وتحسين أساليب العمل الخاصة بالمجلس فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن وتناول التوصيات المتعلقة بالشؤون الجنسانية التي وضعها الفريق المستقل الرفيع المستوى بعمليات السلام، والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325.</p>	<p>13 تشرين الأول/أكتوبر 2015 S/RES/2242</p>
<p>يشجع القرار الدول الأعضاء على "بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية المحلية، ومضاعفة جهودها من خلال تشجيع هذه الجهات الفاعلة على تقديم معلومات تساعد على تحديد الأفراد والشبكات المعنية بالاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، وتعطيلها وتفكيكها وتقديمهم إلى العدالة".</p>	<p>كان هذا هو القرار الأول على الإطلاق بشأن الاتجار بالبشر، والذي أدان هذه الظاهرة وشدد على كيف يمكن للاتجار بالبشر أن يفاقم النزاع ويعزز انعدام الأمن.</p>	<p>20 كانون الأول/ديسمبر 2016 S/RES/2331</p>

# الجزء الثاني: المسائل الجنسانية، حقوق المرأة وأمنها في عمليات السلام – ما الذي يجب معالجته؟

بصورة عامة، غالبًا ما تهدف عمليات السلام إلى تحقيق وقف إطلاق النار عن طريق المحادثات التمهيدية التي تمكن الأطراف من الانتقال إلى محادثات موضوعية حول كيفية تحقيق نهاية دائمة للنزاع. ويتطلب تحقيق نهاية دائمة للنزاع التعامل بصورة هيكلية أكبر مع القضايا الأمنية بما في ذلك المسائل "العسكرية" مثل نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والمسائل "السياسية" مثل وضع الجيوش الوطنية تحت السيطرة الديمقراطية، أو إنشاء إطار سيادة القانون بما في ذلك، على سبيل المثال، حماية حقوق الإنسان. ويوضح الرسم البياني 1 الركائز الأساسية للأمن في تسلسل مثالي.

يشير تحليل ما توصلت إليه اتفاقيات السلام في مراحل مختلفة من عملية السلام إلى أنه لا توجد هناك أنماط فعلية لأي نوع من القضايا سيتم تناولها في كل مرحلة، مما يوحي بأن هناك مجموعة من المسائل الأمنية غالبًا ما يتم تناولها في كل مرحلة من مراحل عملية السلام. وستعتمد الأولويات الأمنية في كل مرحلة دائمًا على أنماط المفاوضات الخاصة بها وضمن سياقها.

على سبيل المثال، قد يميل وقف إطلاق النار بشكل عام إلى التركيز على الفصل بين القوات وعلى توفير ورصد وقف فعلي لإطلاق النار - الأمر الذي قد لا يبدو للوهلة الأولى أمرًا حيويًا للهيكل الأمنية المستقبلية في البلاد. بيد أنه في بعض عمليات وقف إطلاق النار تجري مناقشة مجموعة كبيرة بشكل مدهش من المسائل الإضافية كما يظهر من مثال وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وبالييهوتو. والأهم من ذلك، أن الإجراءات الأمنية المتفق عليها في مرحلة مبكرة غالبًا ما تحدد كيفية التعامل مع القضية في وقت لاحق.



## قوات التحرير الوطنية/بورووندي، اتفاقية وقف إطلاق النار بين حكومة جمهورية بوروندي وحزب البلييهوتو، 7 أيلول/سبتمبر 2006.

المادة الثانية:

1. ينبغي أن يتضمن اتفاق وقف إطلاق النار ما يلي:

5.1.1 وقف جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين: أعمال الانتقام، عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، التعذيب، التحرش، احتجاز المدنيين واضطهادهم على أساس الأصل العرقي؛ المعتقدات الدينية؛ و/أو الانتماء السياسي، تسليح المدنيين؛ استخدام الجنود الأطفال؛ العنف الجنسي، رعاية أو تعزيز "إيديولوجيات" الإرهاب أو الإبادة الجماعية.

إن التصدي للأبعاد الجنسانية للعنف والأمن أمر بالغ الأهمية، خاصة في المرحلة التي تلي النزاع مباشرة. وقد تحتاج المسائل المتعلقة بمراقبة وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وحفظ النظام، ومسائل الإغاثة وإعادة الإعمار، وإصلاح الأراضي، إضافة إلى مسائل مثل العنف المنزلي، إلى معالجتها في أي اتفاق سلام جوهري.

يقدم الرسم البياني 2 لمحة عامة عن القضايا التي تتم مناقشتها ومعالجتها بوجه عام في المراحل المختلفة لعملية السلام، بناءً على مراجعة جميع اتفاقيات السلام المتاحة من عام 1990 إلى عام 2016. وتلعب شواغل المرأة دوراً على جميع المستويات وفي جميع مراحل المفاوضات. وقد تعتبر نهج الوساطة بشأن "إنهاء النزاع أولاً" أن الشواغل الجنسانية أقل أهمية من تلك المتعلقة بالجهات الفاعلة المسلحة، وبالتالي فهي أكثر ملاءمة لتطبيق أجنادات الأمن على المدى الطويل. ولكن هناك شواغل أمنية فورية رئيسية يتم التعامل معها في مرحلة مبكرة من العملية - خاصة عندما يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار - والتي لها أهمية خاصة بالنسبة للنساء. وتشمل هذه على وجه الخصوص حماية المدنيين، والاستراتيجيات ضد العنف القائم على نوع الجنس والتي يجب أن تكون على قوائم انتهاكات وقف إطلاق النار إذا كان من المقرر رسدها. كما أن كلا الأمرين لهما تأثير كبير بين أصحاب المصلحة الدوليين الذين يروجون للالتزامات القانونية دولية من خلال معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية - وتتطلب هاتان الهيئتان القانونيتان معالجة هذه القضايا. ويمكن أن يساعد المؤيدون الدوليون على تعزيز الوصول إلى المفاوضات للتمكن من الاستماع إلى هذه الشواغل.

### الرسم البياني 2

التدابير/الأدوات التي يتعين تنفيذها في مراحل عملية السلام المختلفة



على المدى الأطول، تظهر الأدلة من مناطق ما بعد النزاع أن النزاع العنيف مرتبط جوهرياً بآتماط العنف المنزلي في أعقاب الحرب (كما هو موضح في هيربرت، 2014). ومن المهم تسليط الضوء على هذه القضية عند مناقشة صفقات السلام الشامل، والبحث عن نُهج مستدامة ومراعية للسياق حول كيفية التعامل مع العنف القائم على نوع الجنس: بدءاً من الدعم النفسي الاجتماعي إلى دمج المقاتلين السابقين في الهياكل المناسبة في الحفاظ على النظام اليومي أو برامج إعادة الدمج المجتمعية، كما هو الحال في الاتفاق الأخير بين الحكومة الكولومبية والقوات الثورية الكولومبية (انظر الإطار أدناه).

### كولومبيا، الاتفاقية النهائية لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ومستمر، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

المادة 1.4.3. المبادئ التوجيهية

**النهج القائم على نوع الجنس:** سيتم التركيز بشكل خاص على حماية النساء والأطفال والمراهقين الذين تأثروا بالمنظمات الإجرامية التي هي موضوع هذه الاتفاقية. وسيراعي هذا النهج المخاطر المحددة التي تواجهها المرأة ضد حياتها وحرمتها ونزاهتها وسلامتها وسيكون مناسباً لتلك المخاطر.

### المشاركة في إصلاح القطاع الأمني

يتناول إصلاح القطاع الأمني جميع الأمور المتعلقة بكيفية إعادة ترتيب الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأوسع بعد نزاع عنيف. وهذا ضروري لأن الجهات الفاعلة المسلحة في بلد في حالة حرب هي، في الغالب، مستعدة بالدرجة الأولى لخوض الحرب. وغالباً ما تكون القوات المسلحة في مثل هذه الظروف أقل اهتماماً بضمان سلامة وأمن المواطنين بدلاً من كسب الحرب (على الرغم من أنها غالباً ما تعبر عن الرغبة في كسب الحرب من حيث الحاجة لحماية المدنيين). بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون فترة ما بعد النزاع هشة وتتسم بفترات متكررة من القتال والعنف. والاعتراف الشائع بالحاجة إلى إعادة هيكلة جهاز أمني بعد الحرب يوفر نقطة دخول هامة أخرى لشواغل النساء.

تتكرر المسائل الجهرية والمسائل الإستراتيجية الأربع التالية عادة في عمليات السلام، لا سيما فيما يتعلق بإدراج المرأة والمنظور الجنساني في الاتفاقيات. ومن المحتمل جداً أن يتم التطرق إلى المسألتين الجهريتين الأوليتين عند التفاوض، وبالتالي توفران نقاط دخول رئيسية ممكنة للنساء. ويمكن أن تكون الاستعدادات واستراتيجيات التفاوض القوية فيما يتعلق بهذه القضايا مهمة لضمان مفهوم أوسع لإدراج الجنسانية في مفاوضات السلام.

### التفاوض بشأن مسائل السلامة الشخصية والأمن الشخصي

إن الاهتمام بالسلامة الشخصية أمر حاسم في كل مرحلة من مراحل عملية السلام. وكما ذكر أعلاه، غالباً ما يتم معالجة قضايا السلامة المدنية في جميع مراحل النزاع. وخلال عملية السلام، ينبغي معالجة هذه القضايا في أقرب وقت ممكن في فترة ما قبل التفاوض أو أثناء التفاوض على وقف إطلاق النار. ففي هذه المراحل المبكرة، يمكن أن تقدم النساء أي توثيق أو تحليل لأنماط النزاع التي تواجهها النساء. وقد يكون من المفيد أيضاً محاولة تغيير اللغة حول القضايا الأمنية في عمليات السلام، والانتقال من مسألة كيفية حل القضايا بين القوات المسلحة، نحو السؤال الأوسع حول كيفية "الحفاظ على سلامة الناس" من الناحية العملية، والتي يمكن أن تفسر مجموعة أوسع من القضايا الأمنية.

وكثيراً ما تدرج اتفاقيات وقف إطلاق النار بطريقة تفصيلية للغاية "ما يجب وما لا يجب فعله" حول كيفية معاملة الجهات الفاعلة المسلحة لبعضها البعض. لكنها غالباً ما تهمل التهديدات الأمنية الأوسع التي يمكن لهذه الجهات الفاعلة المسلحة أن تشكلها للآخرين - حتى عندما يتم تسريحها. ويمكن أن تكون هذه التهديدات مباشرة مثل العنف الجنسي الذي يرتكبه المقاتلون. كما يمكن أن تكون غير مباشرة لأنها تترك فراغاً أمنياً يتم استغلاله بعد ذلك من قبل جهات فاعلة أخرى عنيفة (مثل العصابات الإجرامية أو الجماعات المتطرفة العنيفة)؛ أو لأن الإفلات من العقاب على العنف الجنسي يزداد عندما ينحصر عدد كبير من الرجال المسلحين في مناطق وبلدات وقرى معينة بعد رسم خطوط وقف إطلاق النار.

ينبغي أن تكون سلامة السكان المتضررين شاغلاً رئيسياً في المفاوضات الجهرية. هنا، يمكن للمرأة أن تقدم تحليلاً مدروساً بشكل خاص بشأن الصلات والروابط المتبادلة بين الأمن الشخصي والأمن الاجتماعي - الاقتصادي والطرق التي يجب أن تُعالج معاً. على سبيل المثال، تعتبر الطرق المؤدية إلى المياه والإمدادات الغذائية والرعاية الصحية الأساسية والتعليم قضايا مرتبطة في كثير من الأحيان بسلامة طرق الوصول، ويجب معالجتها معاً.

كما يمكن إنشاء لجان أمنية على المستوى المحلي، الأمر الذي قد يمنحها قدرًا أعظم من التأثير في التعامل مع قضايا السلامة الشخصية لشرائح السكان الضعيفة (انظر الإطار الخاص بمالي). ويُعتبر النهج الشامل في هذه اللجان - على وجه الخصوص، الشامل للنساء - عنصرًا أساسيًا لإنجاح عملهن. وغالبًا ما تفكر اتفاقيات السلام الوطنية في إنشاء هيكل أمنية محلية.

### ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات)، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

المادة 37

1. تتولى حكومة الوفاق الوطني، فور نيلها ثقة مجلس النواب، تشكيل ورئاسة "لجنة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة" وفقًا لما يتم الاتفاق عليه. وتقوم اللجنة بتشكيل لجان فرعية واليات أخرى مساندة حسب الحاجة، مع مراعاة تمثيل المجتمعات المحلية، رجالا ونساء، في تلك الليات، وتقديم اللجنة تقاريرها الدورية لحكومة الوفاق الوطني. ولحين تشكيل تلك اللجنة، يتولى المسار الأمني بالحوار السياسي الليبي تحديد الليات المناسبة لوضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ.

### مالي، اتفاق من أجل السلام والمصالحة في مالي - من عملية الجزائر، 20 حزيران/يونيو 2015.

الملحق 2: الدفاع والأمن

خامسًا، إصلاح قطاع الدفاع والأمن

ج. إنشاء لجان أمنية استشارية محلية

- في غضون 60 يومًا من توقيع الاتفاقية، يتم إنشاء لجان أمنية استشارية محلية بمرسوم، أولاً على المستوى الإقليمي ثم على المستوى المجتمعي (لجنة لكل منطقة مقرها في العاصمة الإقليمية، ولجنة واحدة في كل بلدة).

هناك ثلاثة أمور ذات أهمية كبيرة للأمن: مسألة الإشراف المدني؛ مشاركة المرأة في الجهاز الأمني الفعلي (قطاع الأمن وهيئات الرقابة الديمقراطية)؛ والضمانات التي وضعت لضمان تناول أحكام الأمن لمخاوف المرأة. ومن منظور المرأة، من المهم أن يقوم إصلاح القطاع الأمني على أساس عملية شاملة تضمن مشاركة المرأة وتعالج الاعتبارات الجنسانية بشكل أوسع (للحصول على مشورة مفصلة ومجموعة الأدوات بشأن إصلاح القطاع الأمني والمسائل الجنسانية، انظر منشورات مركز جنيف للرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة في الملحق باء).

الضمانات التي تحمي تمثيل المرأة وإدماجها في كل من هيكل الرقابة والجهاز الأمني يمكن أن تحقق نتائج مهمة كما يظهر مثال جنوب أفريقيا. غير أن هذه الضمانات لا يمكنها فقط أن تعالج الشواغل المتعلقة بالسلامة للمرأة في حالات ما بعد النزاع؛ وينبغي أن تهدف إلى تغيير الثقافة والسلوك الفعلي لقوات الأمن.

من المهم الأخذ بعيد الاعتبار نهجين لإصلاح القطاع الأمني:

**ألف. النهج الأول هو الضغط من أجل إشراف تمثيلي مدني وديمقراطي قوي على القوات المسلحة والشرطة.** وينبغي أن يشمل ذلك النساء في الرقابة، على سبيل المثال في المناصب الحكومية المتعلقة بالأمن واللجان البرلمانية التي تشرف على جهاز الأمن وتراقبه أو في لجان الأمن القومي. ويمكن أن تشارك منظمات المجتمع المدني النسائية أيضًا في مبادرات الحفاظ على النظام والأمن المجتمعية على الصعيد الوطني والمحلي، كما توضح ذلك أمثلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية، المفاوضات بين الأطراف الكونغولية: الوثيقة الختامية ("اتفاقية سن سيتي")، 2 نيسان/أبريل 2003.

المادة 3 ب. الأسر والنساء والأطفال والأشخاص الضعفاء

رابعاً. تعزيز هوية المرأة التي تركز على المساواة والتكامل فيما يتعلق بإدماجها الفعال في جميع المجالات الحيوية للحياة الوطنية؛ وهذا يتعلق بالتطبيق الدقيق للحصة أو النسبة المئوية المخصصة للمرأة في المشاركة الفعالة في جميع قطاعات صنع القرار في الحياة الوطنية. (تعادل الحصة 30٪ على الأقل وفقاً لإعلان بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، الذي صدقت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية).

لخدمتهم" من حيث العرق والانتماء والمسائل الجنسانية. إن المطالبة بأن تكون قوات الأمن ممثلة للنساء هي مسألة نادرًا ما تتناولها اتفاقيات السلام على الرغم من أنها، في المقابل، غالبًا ما تنص على "تقاسم السلطة العسكرية" لضمان أن تكون عضوية وقيادة الشرطة والجيوش ممثلة للجماعات والقوى الرئيسية في قلب النزاع.

## كيفية استخدام النفوذ الدولي

تميل مفاوضات السلام إلى أن تكون شؤناً حصرياً - وتركز على المسؤولين الرئيسيين عن النزاع. ولأسباب مثل السرية والشعور بالخطر، غالبًا ما تحجم أطراف النزاع عن قبول المشاركة على نطاق أوسع. ولكن، بالنسبة للنساء، فإن وجود صوت واضح في الجزء "الصعب" من المفاوضات هو شرط أساسي مسبق للتعامل مع جميع المسائل الأمنية. هنا، يمكن للشركاء الدوليين والإطار القانوني الدولي إضافة نفوذ كبير لمحاولات النساء المشاركة في هذه العملية. ويمكن للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي تقديم دعم مفيد. كما يمكن أن تقوم بذلك منظمات المجتمع المدني الدولية التي زادت أهميتها في مفاوضات السلام زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة.

في سياق النفوذ الدولي، يلعب جدول أعمال المرأة والسلام والأمن دوراً مهماً بشكل خاص. وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات اللاحقة لا توفر فقط إطاراً عاماً يضيف شرعية ويطلب مشاركة أقوى من النساء فحسب، بل يمكن أيضاً استخدامها للضغط من أجل التمثيل الجنساني في الهياكل الأمنية.

قد يكون من المفيد التعاون مع المنظمات الدولية كاستراتيجية للتفاوض، لا سيما أن هذه المنظمات تشترك في جداول أعمال دولية مثل المرأة والسلام والأمن ولديها مهارات وموارد في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، عمل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور (الاتحاد الأفريقي، 2009) بشكل متعمد كمدخل للعديد من الشواغل، بما في ذلك شواغل النساء، التي كان يهملها عادة المفاوضون الرئيسيون لأطراف النزاع.

## أوغندا، اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، السودان، 29 شباط/فبراير 2008.

### المادة 14.2

يضمن الطرفان أن تتضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل كامل الحقوق والاحتياجات الخاصة للنساء. وعلى وجه الخصوص، يجب مراعاة قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000) والبندين 10 و 11 من اتفاق المساواة والمصالحة.

- تشمل اللجان الأمنية الاستشارية المحلية أصحاب المصلحة في العدالة والأمن على المستوى المحلي، بما في ذلك ممثلو الشرطة الإقليمية الجديدة والمجتمعات المحلية والسلطات التقليدية وأعضاء المجتمع المدني بما في ذلك جمعيات النساء والشباب. وينبغي أن تقدم اللجان الأمنية الاستشارية المحلية المشورة والتوصيات على مستوى السلطة التنفيذية المحلية وأصحاب المصلحة الأمنيين، ويجب أن تساعد في تبادل المعلومات، وزيادة الوعي ومراعاة أكبر لشواغل السكان.
- تجتمع اللجان الأمنية الاستشارية المحلية على الأقل مرة في الشهر لتقييم الوضع الأمني وتقديم التوصيات.

لا يجب أن يقتصر تمثيل المرأة في اللجان الأمنية على فترة ما بعد النزاع. وتظهر أمثلة من عمليات السلام أن الطابع الشامل غالبًا ما يعتبر ضرورياً للجان المراقبة أثناء وقف إطلاق النار، والتي عادة ما يتم تشكيلها لتشمل أعضاء متناسبين من "الأطراف" المختلفة في النزاع. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تكون أحكام إدراج المسائل الجنسانية مبهمه (انظر مثال ميانمار). ومن الناحية المثالية، ينبغي توفير أحكام واضحة لإدراج المرأة والتي تضمن التمثيل المتكافئ والفعال للنساء (انظر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1541، الفقرة 19؛ بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار في ميانمار وإدراج المرأة انظر كذلك هولت-إيفري و ميوهلنبيك، بارسا).

## ميانمار، المبدأ التوجيهي للجنة الرصد المشتركة لكل مستوى، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

الفصل الرابع، تشكيل اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار على مستوى الدولة

34. يتم تشكيل اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار على مستوى الدولة من قبل لجنة الرصد المشتركة للاتحاد كما يلي:

(هـ) يبذل الطرفان قصارى جهدهما لتشمل مشاركة المرأة في اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار على مستوى الدولة.

باء. النهج الثاني هو الأخذ بعين الاعتبار أين وكيف يتم إدماج النساء في قوات الأمن - ضمن الأعضاء العاديين وضمن هياكل القيادة والإشراف. إن تحقيق قيادة وعضوية متوازنة جنسانياً في الجهاز الأمني للدولة مهمة طويلة الأمد وليست مهمة أثبتت أنها سهلة في أي مكان في العالم. ومع ذلك، قد يكون من المهم التوضيح أنه من الناحية المثالية، ينبغي أن تبدو قوات الأمن "مثل السكان الذين تسعى

## إدارة المقايضات والتوترات

"البراغماتية المبدئية" هي نهج يمكن أن يتضمن إلقاء الضوء باستمرار على الطابع الجنساني للعنف والأمن، بينما يتجنب في الوقت نفسه المطالب المعيارية الفاعلة التي سينظر فيها الأطراف والوسطاء الدوليون على أنها حاسمة في محادثات السلام.

### المقايضة الأمنية "الشاملة" مقابل "الصفقة"

في السنوات الأخيرة، كان هناك توسع كبير في كيفية فهم الأمن. من نموذج ضيق إلى حد ما يصف بشكل رئيسي تدابير "صارمة" لتوفير الأمن، أعادت المفاهيم الأحدث مثل "الأمن البشري" (والتي تُعرف عمومًا باسم "التحرر من العوز والتحرر من الخوف") بشكل أساسي تعريف العديد من القضايا الأوسع باعتبارها متعلقة "بالأمن". فكيف يمكن تناول مسائل الأمن في مفاوضات السلام؟ على سبيل المثال هل يتم النظر في مسائل التنمية الشاملة أو جوانب توزيع الثروة من منطلق الأمن؟

هناك مقايضة تكتيكية بين لغة ضيقة ولغة واسعة تتعلق بإرشاد القضايا الأمنية التي يمكن للنساء ودعاة المساواة الجنسانية استخدامها لدى دخول المناقشات الأمنية. ففي المراحل المبكرة من المحادثات، عندما يكون التركيز الأمني على وقف إطلاق النار، قد يكون من المفيد الإشارة إلى النطاق الواسع من المصطلحات الأمنية، وأوجه الترابط بين الأمن الاجتماعي-والاقتصادي والأمن الشخصي والأبعاد الجنسانية الأوسع نطاقًا للأمن، من أجل تحدي وإعادة صياغة وتوسيع جدول الأعمال الضيق للجهات الفاعلة المسلحة. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن النزاع ليس شيئًا يمكن "حلّه" من خلال صفقة أمنية ضيقة (وهذا شيء ضروري لأنه قد يشكل نقطة بداية)، ولكنه سيحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتوفير حل سياسي أوسع يتيح تأييد من المزيد من عناصر المجتمع.

في المراحل اللاحقة من المحادثات، حيث توجد مسائل صعبة وأكثر تقنية تتعلق بتشكيل وإصلاح الشرطة والجيش على طاولة المفاوضات، قد يكون استخدام لغة أمنية عامة جدًا أو محاولة إدراج مجموعة أوسع من القضايا في هذه المناقشة أمر غير فعال. وبدلاً من ذلك فإن الاستعداد من خلال طرح اقتراحات ملموسة يمكن أن تساعد في "حل" مشاكل الأطراف والوسطاء يمكن أن تزيد من المصداقية والنفوذ. على سبيل المثال، تقديم مقترحات بحثية مفصلة فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الهيئات التي تقرر برامج الإصلاح أو لخصص النساء في القوات المسلحة أو تقديم مقترحات فعالة وواقعية من شأنها ضمان إرساء الديمقراطية في القوات المسلحة في المستقبل ومساءلتها.

يشكل التفاوض على الأمن في عمليات السلام عملية صعبة تنطوي على العديد من التوترات والمقايضات. ومن خلال عملية إلقاء السلاح والموافقة على الرقابة الخارجية، يواجه قادة الجماعات المسلحة غير التابعين للدولة مخاطر هائلة فيما يتعلق بقدرتهم على "كسب الحرب". ويميل هذا التوتر إلى تحويل العديد من المشكلات الأمنية التي تبدو فنية إلى مشكلات عالية التنافس. ونتيجة لذلك، فإن تصميم الحماية الأمنية الجديدة غالباً ما ينطوي على مقايضات كبيرة إذا كان المطلوب استيعاب المواقف المتنافسة للمقاتلين الرئيسيين. ولكي تكون فعالة، يتعين على القيادات النسائية اعتماد أشكال متعددة الطبقات من الدعوة، والتي:

- تدرك وتدعم الحاجة إلى التوصل إلى "صفقة" بحيث تتوقف الأطراف عن القتال، باعتبارها محورية لأي محاولة لتوفير الأمن؛
- تدفع هذه الصفقة إلى أن تكون واقعية فيما يتعلق بما سيتطلبه الأمر فعلياً لضمان أن تكون المرأة أكثر أماناً من الناحية العملية، على سبيل المثال - عن طريق إدراج العنف الجنسي كخرق لوقف إطلاق النار، أو إنشاء آليات المساءلة لأية قوات مسلحة تم إصلاحها؛
- تحاول ضمان إشراك النساء في جميع العمليات الخاصة بإنشاء هيئات مراقبة الأمن - وقف إطلاق النار؛ لجان النظر في إصلاح الشرطة والجيش أو في قيادة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستكون هذه الهيئات هي المكان الذي يستمر فيه تطبيق "الصفقات" الأمنية من الناحية العملية وستكون مسؤولة عن خلق وتشكيل حوار اجتماعي أوسع حول الأمن؛ و
- تستخدم كل مرحلة من مراحل عملية السلام لضمان تحقيق مكاسب للمساواة الجنسانية من حيث المساءلة الديمقراطية وتكوين القيادة وأعضاء قوات الأمن العاديين.

لا يمكن إدارة هذه المهام في نفس الوقت، وسيكون هناك حتماً توترات بين هذه الأهداف المختلفة في مراحل مختلفة من العملية. وفي نهاية المطاف لا يمكن اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تعزيز شواغل الأمن بالنسبة للمرأة إلا ضمن سياقها، لأن التحدي الرئيسي في تغيير البيئات الأمنية يكون في الغالب إدراك متى وكيف يمكن تقديم الحجج وما الذي يجب السعي من أجله وتحديد أولوياته وفي أي مرحلة.

تشير المناقشة التالية حول "المقايضات" إلى بعض الاستراتيجيات التي كانت فعالة. وهي في الأساس استراتيجيات سياسية لعمليات سياسية مكثفة تحاول قدر الامكان ضمان اتباع نهج مبدئي لإدراج المرأة واحتياجاتها وأولوياتها الأمنية: ما نطلق عليه تسمية "الواقعية القائمة على المبادئ".

فإنه لا يزال من المهم وجود أصوات واضحة تعبر عن أخطاء النزاع والحاجة إلى تصحيحها. لذا فلكي تكون المرأة فعالة من "الداخل" في مفاوضات السلام يجب أن تجد اللغة المناسبة لتوضيح الحاجة طويلة الأمد للمساءلة دون أن يتجاهلها الأطراف والوسطاء لأنها تبدو غير قابلة للتحقيق على المدى القصير.

نعرف من مجموعة من عمليات السلام أن أشكال المساءلة المختلفة ممكنة في المراحل المختلفة لعملية السلام وفي مرحلة التنفيذ. وباعتبار المساءلة هدفًا نهائيًا ومع اتضاح الإجراءات قد يكون من الضروري البناء نحو هذا الهدف من خلال:

- محاولة منع الالتزامات المباشرة بالإفلات الدائم من العقاب؛
- إدخال لغة مثل "عدم التكرار" أو حتى الحاجة إلى "سلام عادل" التي ستحافظ على مسألة العدالة على طولة عملية السلام؛ و
- بناء آليات ستساعد على إثبات الحقيقة وقياس المساءلة.

يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مصحوبة بالتأثير والضغط خارج عملية المحادثات مع مجموعة من الجهات الفاعلة المحلية والدولية. كما أن الاعتراف بالمصاعب الكامنة في توفير المساءلة وإيجاد طرق جديدة للتصدي لها سيكون أمرًا بالغ الأهمية أيضًا. على سبيل المثال، مسألة كيفية التوفيق بين المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحاجة إلى "عدم التكرار" التي يمكن أن تؤدي إليها نهاية دائمة للنزاع مسألة صعبة للغاية. ومن الصعب أيضًا خلق مناقشات حول النزاع الذي سيمكّن المجتمع المنقسم من الحديث عن الماضي - خاصة عندما يكون مختلف الأشخاص قد عانوا من أخطاء كبيرة على يد "الطرف الآخر" - بطرق توفر للناس احتمالات العيش سوية بسلام بدلا من إعادة إشعال النزاع والانقسام. ويمكن للنساء ودعاة المساواة الجنسانية أن يلعبوا دورًا مهمًا في المساعدة على تقديم أفكار جديدة وحلول مبتكرة لعملية المحادثات الرسمية من خلال تنظيم منتديات تداولية حول الماضي.

والأهم من ذلك، من أجل تطبيق الأمن عملياً، ينبغي اتخاذ العديد من القرارات الصعبة بشأن متى يجب توسيع نطاق المناقشات الأمنية وتعميقها وإعادة صياغتها؛ ومتى يجب صياغة مقترحات مفصلة لإدخالها في مناقشات تجريها الأطراف الرئيسية في النزاع مع بعضها البعض. لذلك فإنه من المهم عند وضع الاستراتيجيات للتأثير على مفاوضات السلام، تحديد ما هي المتطلبات الأساسية للعملية التي ينبغي صياغتها من الناحية الأمنية وما هي الجوانب التي لا ينبغي صياغتها من الناحية الأمنية. وفي حين أنه من الممكن صياغة جميع أنواع القضايا الاجتماعية كمسائل أمنية، ينبغي اتخاذ قرارات بشأن ما يجب دعمه في المفاوضات وكيفية إعادة صياغة اللغة حول الأمن في ضوء أفضل السبل للتأثير على المناقشات كما نظمتها مفاوضات السلام.

## مقايضة المساءلة

إن قضية المساءلة بالنسبة للمسؤولين عن جرائم الحرب الدولية الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي، لديها القدرة على منع أي اتفاق سلام جوهري عند معالجتها من موقف معياري عقائدي في مرحلة مبكرة من العملية. وكما هو الحال بالنسبة لمسائل حقوق الإنسان والمساءلة بشكل عام، فإن اهتمام المرأة بتحقيق المساءلة يحتاج إلى النظر في المقايضات التي تنشأ من الضمانات الأمنية التي من المرجح أن تطلبها الجهات الفاعلة المسلحة مقابل استعدادها لإلقاء السلاح (انظر المزيد، سلسلة الإحاطات بالمسائل الجنسانية: العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام من منظور جنساني). وتتمثل إحدى طرق التعامل مع هذا التوتر في فهم كل مرحلة من مراحل الاتفاق كجزء من عملية أوسع تكون فيها أشكال مختلفة من المساءلة ممكنة في مراحل مختلفة، مع الاعتراف أيضًا بأن المراحل المستقبلية من العملية لن يتم التوصل إليها إلا إذا أمكن الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعميقه في عقد اجتماعي أوسع.

على الرغم من أنه من المرجح أن ينظر إلى المطالب المباشرة للملاحقة القضائية والعقاب باعتبارها مسألة من شأنها أن تعرقل المحادثات،



# الجزء الثالث: نقاط الدخول إلى المناقشات الأمنية

## النهج المتأصلة في "الواقعية القائمة على المبادئ"

تعتبر اللغة حول الأمن أداة مهمة في السعي للتأثير على محادثات السلام. إن إعادة صياغة القضايا الأمنية والتوترات بطرق إبداعية يمكن أن تكون استراتيجية ناجحة لإدماج النساء والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، فضلاً عن مساعدة عملية المحادثات ككل في إعادة تشكيل المناقشات المستقطبة لتسهيل الأمر على الأطراف للتوصل إلى حل وسط. على سبيل المثال في أيرلندا الشمالية، عندما نوقشت "الشرطة"، كانت هذه القضية مثيرة للانقسام الشديد حيث اتخذ كل من الوندويين/ البروتستانت والقوميين/الكاثوليك مواقف متناقضة إلى حد كبير. أكد النقيبون أن الشرطة لم تكن بحاجة للإصلاح على الإطلاق، بينما أراد القوميون رؤية حل قوة الشرطة بالكامل واستبدالها لأنها "غير قابلة للإصلاح". ولكن عندما تمت إعادة صياغة النقاش على أنه مناقشة حول "مبادئ عمل الشرطة"، أصبح ذلك وسيلة للتوصل إلى حد أدنى من الاتفاق حول ما يجب أن تبدو عليه خدمة الشرطة بالشكل المثالي.

الذي تحاول فيه تحويلها إلى خطة إصلاح فعلية. بناء على ذلك، أنشئت لجنة متخصصة (لجنة باتن) بموجب الاتفاق للتشاور وتقديم المشورة بشأن كيفية تنفيذ هذه المبادئ في مشروع لإصلاح الشرطة. وتم تعيين امرأتين في اللجنة المكونة من سبعة أشخاص، وكانت المشاورات تعني أن عملية إصلاح الشرطة أصبحت عملية على صعيد المجتمع أوسع بكثير مما كان يمكن لمحادثات السلام أن تحققها.

## استخدام جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

كما تم توضيحه أعلاه، يقدم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (والتي يعد أهمها قرار مجلس الأمن رقم 1325) أداة واعدة لتسليط الضوء ومعالجة الجوانب الجنسانية للأمن في مفاوضات السلام. ومع ذلك، هناك خطر أيضاً من أن يُنظر إلى جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على أنه عملية لوضع علامة صح أو خطأ يجب أن يُنظر إليها لتتم معالجتها ثم يتم تخصيصها فقط لخبراء المرأة والسلام والأمن. الجانب السلبي من هذا النهج هو أنه بدلاً من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات وتؤثر على ما تقررته الأطراف، تصبح قضايا المرأة مجزأة ومهمشة. ومن المهم التأكيد على أن المنظور الجنساني هو ما تتطلبه المعايير الدولية كجزء لا يتجزأ من العملية برمتها. بالإضافة إلى ذلك من المهم أيضاً وضع استراتيجية سياسية، من حيث الاعتبارات العملية، بشأن كيفية إعادة صياغة القضايا الأمنية بطرق (أ) مفيدة للأطراف للوصول إلى اتفاق مستدام؛ (ب) ضمان أن تستجيب الاتفاقية بشكل أفضل للأولويات الأمنية للمرأة.

أيرلندا/المملكة المتحدة/أيرلندا الشمالية، الاتفاقية  
التي تم التوصل إليها في المفاوضات متعددة  
الأطراف (اتفاق الجمعة الحزينة أو اتفاق بلفاست)،  
10 نيسان أبريل 1998، الحفاظ على النظام والعدالة:  
الفقرة 2.

يعتقد المشاركون أنه من الضروري تكوين هيكل وترتيبات الحفاظ على النظام بطريقة يتسم جهاز الشرطة فيها بالمهنية والفعالية والكفاءة والعدل والنزاهة ويكون خالياً من السيطرة السياسية الحزبية؛ خاضعاً للمساءلة، سواء بموجب القانون لأعماله والمجتمع الذي يخدمه؛ ممثلاً للمجتمع الذي يحافظ على نظامه ويعمل في إطار نظام متسق وعملي للعدالة الجنائية، الذي يتوافق مع معايير حقوق الإنسان.

والأهم من ذلك، أتاحت عبارات مثل "تمثل المجتمع الذي تحافظ على أمنه" عملية الإصلاح، ليس فقط للمساواة بين المجموعات النقابية - البروتستانتية/القومية - الكاثوليكية المنقسمة، ولكن لإدراج النساء.

بعد الاتفاق على مبادئ الحفاظ على النظام، تم إيضاح أن عملية المحادثات الرئيسية يمكن أن تأسس هذه المبادئ فقط وليست هي المنتدى المناسب

## التعامل مع الأدلة والتفكير السياسي

العنيف"، مع استخدام معاملة النساء لتبرير قوانين أو استراتيجيات محددة. ومع ذلك، عندما يُفهم أن التهديد يشكل تهديداً إرهابياً وجودياً، فإن فرصة ضياع حقوق المرأة في استراتيجية مكافحة الإرهاب عالية، حتى عندما يتم القيام بذلك مع ذكر حماية النساء كمبرر رئيسي.

### أين نجد المزيد من الإلهام والمعرفة

#### بناء تحالفات استراتيجية

يعتبر الأمن مهماً لجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام. ويمكن أن يدعم ويحفز تحديد الحلفاء المحتملين الذين لديهم مخاوف مشتركة مناصرة المرأة. ومن المفارقات أن المجموعات المقاتلة والحجوش نفسها، بسبب طبيعة مهمتها، لديها مستوى من الخبرة في كيفية كبح القوات وتقديم أشكال من الأمن الفوري. وقد يكون من المفيد النظر في مطالبها وممارساتها. وغالباً ما تكون للأقليات غير المنحازة احتياجات أمنية خاصة وقد تشعر أيضاً بالتهميش بسبب تركيز المناقشات الأمنية. ويمكن أن تساعد مناقشة الأرضية المشتركة المحتملة بين المجموعات التي تستثني العملية مصالحها، وتحديد المصالح المشتركة، في تعزيز النفوذ في عملية وساطة أو مفاوضات رفيعة المستوى.

#### التعلم من العمليات المقارنة

كما يبين بوضوح عدد الإشارات الواردة في اتفاقيات السلام، يشكل الأمن شاعلاً رئيسياً في جميع عمليات السلام: حوالي 85 في المائة من جميع اتفاقيات السلام تعالج صراحة الشواغل الأمنية. وهناك الكثير لتعلمه من تجارب الآخرين. إن إجراء الاتصالات وبناء العلاقات مع مجموعات النساء في عمليات السلام الأخرى يمكن أن يكون مفيداً عند التفكير في كيفية المشاركة في المفاوضات لأن المشاركة لا تتعلق فقط بالمحتوى بل أيضاً بالتكتيكات.

وبالمثل، فإن النظر إلى عمليات السلام الأخرى وإلى كيفية معالجة قضايا المرأة في مجال الأمن الأوسع نطاقاً من خلال اتفاقيات السلام الأخرى يمكن أن يقدم آراءً هامة. إن الاستفادة من الممارسة المقارنة لاتفاق السلام ليس مسألة نسخ ما تم عمله من قبل بشكل مباشر، بل مسألة استخدام أمثلة لإلهام الخيال السياسي وتحفيز الأفكار حول كيفية التعامل مع القضايا المتنازع عليها بطريقة مبتكرة.

تشير قاعدة الأدلة المتزايدة إلى أن اتفاقيات السلام لها نتائج أفضل إذا أدرجت النساء في مفاوضات السلام. ومن أجل زيادة انخراط المرأة ومشاركتها، من المهم أن ندرك مع ذلك أن الأنواع المختلفة من الأدلة ستكون أكثر ملاءمة للتأثير على مختلف المشاركين في عملية السلام. على سبيل المثال قد يتم إقناع الوسطاء الدوليين بالإحصائيات حول كيفية تحسين إدراج المرأة لنتائج العمليات (أو لا). وغالباً ما تتأثر الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية القوية المحلية بالحجج التي تتناول المخاوف الأمنية التي تثيرها النساء وغيرهم من دعاة المساواة الجنسانية والتي تساعد على تحقيق شيء يعتبرونه قيماً، مثل:

- وقف إطلاق نار عملي أكثر لن يستخدمه الطرف الآخر لتحقيق النصر؛
- "الفوز" في بناء الثقة الذي سيساعد على "بيع" أي تنازلات قدموها في العملية إلى قاعدتهم؛ أو
- علاقات جيدة مع حلفاء دوليين مهمين.

إن الأدلة على "الوقائع" والتفكير القانوني أو السياسي لن يكون لها تأثير سوى في لحظات محددة ومع جماهير معينة، ومن المرجح أن يكون لها القليل من التأثير مع الجهات الفاعلة المسلحة. وبالمثل فإن إقناع المشاركين في مفاوضات السلام بوجود توفير أشكال مناسبة من الأمن سيتطلب في كثير من الأحيان إقناعهم بأن هذه الأشكال من الأمن مهمة لاستقرار الوضع بصورة عامة أكثر.

## تسخير المرأة في المناقشات الأمنية

في بعض الأحيان، تُستخدم قضايا أمن المرأة "كأداة" في مفاوضات السلام. على سبيل المثال، سيتم إدراج النساء كأشخاص سيلعبون دور "المصلحات العرقية"، أو المقاومات "الأمميات" للتطرف العنيف في المجتمعات المحلية وحتى عائلاتهم أو يتم التعامل معهن فقط "كضحايا" لانهيار الأمن. وفي حين أن النساء غالباً ما ينقلن هذه المنظورات إلى عمليات السلام ويمنحن في بعض الأحيان إمكانية الوصول إلى العمليات لأنه يفترض أن يقمن بذلك، فالحد من مشاركة المرأة في المناقشات الأمنية لهذا الدور يلعب دوراً "أساسياً" جداً في اعتبار النساء كمجرد صانعات سلام وضحايا في النزاع. وهذا يمكن أن يهملهن من المناقشات الجادة والفنية والسياسية للغاية حول كيفية معالجة القضايا الأمنية. كما يتم تنفيذ جداول الأعمال الأمنية بشكل متزايد باستخدام لغة "مكافحة الإرهاب" و "مكافحة التطرف

يوفر عدد من قواعد البيانات ومجموعات اتفاقيات السلام سهولة الوصول إلى نصوص اتفاقيات السلام. وفي ثلاثة قواعد بيانات رئيسية، يمكن البحث بسهولة عن أحكام الاتفاقية. وهي **قاعدة بيانات اتفاقيات السلام** ([www.peaceagreements.org](http://www.peaceagreements.org))، وأداة لغة السلام (<https://www.languageofpeace.org/#/>)، ومصفوفة اتفاقية السلام (<https://peaceaccords.nd.edu/>). ويمكن استخدام هذه الطرق لاستكشاف كيفية معالجة مشاركة المرأة في عمليات السلام، لا سيما في قطاع السلامة الشخصية والأمن على نطاق أوسع، في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم.

### استخدام الشراكات الدولية بعناية

كثيراً ما تشارك الجهات الفاعلة الدولية عن كثب في القضايا الأمنية في عمليات السلام، كما تتبنى المعايير والقواعد الدولية، ولا سيما حول جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ويمكنها تقديم الدعم المالي أو المشورة والتدريب المفيد. ومع ذلك، فإن الشراكة مع الجهات الفاعلة الدولية

تتطلب رعاية واحتياجات لتعكس السياق السياسي الوطني، ربما في مجال الأمن أكثر من أي شيء آخر بالنظر إلى طابعها السياسي الشديد. وللجهات الفاعلة الدولية مصالحها الخاصة (ليست بالضرورة سيئة)، على سبيل المثال، الحاجة إلى إنفاق الأموال أو دعم المجموعات النسائية، وفقاً لولاياتها وبرامجها. وقد لا تتماشى هذه المصالح دائماً مع مصالح الجماعات النسائية التي تحاول التأثير على مفاوضات السلام. بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي التعاون مع الشركاء الدوليين إلى إثارة نقاشات حول الشرعية المرتكزة في السياق المحلي، اعتماداً على كيفية فهم هذه الجهات الفاعلة الدولية والعمليات الأمنية التي ترتبط بها. إن التوافق مع الجهات الفاعلة الدولية يمكن أن يؤثر على مفهوم الحياد، على سبيل المثال، حيث تعتبر فكرة "تدويل" النزاع بحد ذاتها مطلباً لجانب واحد فقط من النزاع أو عندما تكون الجهات الفاعلة الدولية مرتبطة باستراتيجيات أمنية يتم النظر إليها بشكل مختلف جداً من قبل الأطراف المتنازعة في النزاع. ومجدداً، هناك حاجة إلى المشاركة الذكية من الناحية السياسية والتي تتناول نهجاً متعدد المستويات للتأثير من أجل التغيير.

### إرشادات بشأن الجوانب الجنسانية للترتيبات الأمنية بما فيها العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

- القيام بجمع معلومات الإنذار المبكر بشكل منهجي، ثم التحقق منها والإبلاغ عنها.
- التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، عند الاقتضاء، عند تفكيك القوات المسلحة وفضها وسحبها ودمج المقاتلين السابقين في مؤسسات أمنية أو مؤسسات حكومية.
- تكليف قوات الأمن بمكافحة ورصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتوفير التدريب على الاستجابة العسكرية الفعالة وإنفاذ القانون، ووضع مدونة سلوك لفحص الجهات الفاعلة الأمنية، وحظر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ومعاقبة سوء السلوك.
- ضمان مراعاة أحكام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للاعتبارات الجنسانية، والاعتراف بدور المرأة في النزاع (على سبيل المثال كمحاربات) واحتياجاتهن الخاصة، وتحديد النساء كمستفيدات من برامج ما بعد النزاع.

(المصدر: الأمم المتحدة، 2017. *Guidance on Gender and Inclusive Mediation Strategies*، إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع، صفحة 30)

يجب أن يعمل الوسطاء وفرقهم مع أطراف النزاع من أجل:

- تحديد ما إذا كان العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد استخدم كأسلوب أو تكتيك للحرب وإدراجه كعمل محظور في تعريف أو مبادئ اتفاقيات وقف إطلاق النار والسلام، وكذلك في ترتيبات الأمن والمساءلة والرصد.
- وضع ترتيبات للرصد والتحقق لاتفاقيات وقف إطلاق النار تراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك الخبرة الجنسانية، ونساء لمهام المراقبة والترجمة، وآليات فعالة لتسوية المنازعات؛ خلق بيئة مواتية للنساء والرجال للإبلاغ بأمان عن انتهاكات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع؛ ومتابعة التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لضمان التنفيذ الفعال والرصد والتحقق من اتفاقيات وقف إطلاق النار والسلام.
- إدراج أحكام إضافية لحماية النساء والأطفال في المجتمعات التي تواجه تزايد التهديدات الأمنية؛ الإصرار على الترتيبات الأمنية المفصلة مثل توفير الحراسة الأمنية ودوريات منتظمة ومراكز قيادة (على سبيل المثال للمرافق الصحية، ونقاط وأسواق تجميع المياه والخطب).
- الإقرار بأن قرارات العفو ممنوعة على الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ وينبغي أن تعالج الترتيبات الخاصة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك الملاحقة القضائية والتعويضات وهيئات البحث عن الحقيقة جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع من بين أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والرجال.

# الجزء الرابع: أسئلة لدعاة المساواة الجنسانية بشأن المناقشات حول الأمن

قد يكون من المفيد التفكير في التعامل مع القضايا الأمنية عبر الوقت ضمن العمليات، وطرح الأسئلة في كل مرحلة لتوجيه التفكير. التساؤل عن دور المرأة في كل مرحلة من المراحل، وكيفية تأثير الأحكام عليها يوفر نقطة انطلاق جيدة. يحتوي الإطار أدناه على بعض الأسئلة الإرشادية لإثارة المزيد من التفكير.

## النزاع

- يجب أن يعمل الوسطاء وفرقهم مع أطراف النزاع من أجل:
- ما هي قضايا الأزمة المباشرة التي تؤثر على أمن النساء؟
- ما هي وسائل التأثير الموجودة مع الجهات الفاعلة المسلحة لتحسين الوضع؟
- كيف يمكن للخطوات الأولية بعيداً عن العنف أن تبني الثقة بين الجهات الفاعلة المسلحة والمجتمعات التي تعمل بها، وبين الجماعات المسلحة؟
- إذا كان من المستحيل إيقاف النزاع، كيف يتم توثيقه وتسجيله؟
- كيف يتم تسجيل النزاع القائم على نوع الجنس؟ ما هي المنظمات الدولية التي يمكن أن تساعد في هذا؟

## مرحلة التفاوض

- هل يتم التفاوض على وقف إطلاق النار؟
- هل سيكون ذلك سريعاً أم يتضمن التزامات عامة رسمية تحدد ما هو انتهاك وقف إطلاق النار؟
- هل يمكن التأثير به لحظر أشكال العنف التي تؤثر بشكل كبير على السكان المدنيين والنساء؟
- هل هناك قضية عنف جنسي يلزم ذكرها ومعالجتها في المناقشات الأمنية؟ من هو الأفضل لذكرها ومعالجتها في عمليات المحادثات؟
- هل هناك خبرة متوفرة حول توفير الأمن المحلي يمكن أن تكون مفيدة في ضمان نجاح ترتيب أوسع لوقف إطلاق النار؟
- ما هي آلية الرصد والاستجابة التي ستجلب الثقة إلى الوضع الأمني؟ كيف يمكن إشراك النساء على أفضل وجه؟
- متى سيكون الدعم الدولي في القضايا الجنسانية مفيداً في إجبار الأطراف على معالجتها؟ متى سيفوض قدرة المرأة المحلية على التأثير على الجهات الفاعلة القوية المحلية؟
- ما هي الاحتياجات والفرص الخاصة للنساء المقاتلات والنساء المرتبطات بالجماعات المسلحة؟ هل هناك تحديات أمنية خاصة تواجه هؤلاء النساء؟
- ما هي الاستراتيجيات الأخرى التي ينبغي وضعها للتأثير على الجهات الفاعلة وتحقيق النتائج الأمنية للمرأة: من الذي يتمتع

الأخرى التي قد تكون مفيدة في خلق الضغط من أجل التغيير أو طرح القضايا الجنسانية على الطاولة؟

بنفوذ لدى الأطراف بشأن القضايا الأمنية؟ من الذي يستمعون إليه؟ هل يمكن التأثير على هؤلاء الأشخاص لإثارة مخاوف جنسانية خطيرة؟ ما هي التحالفات والاستراتيجيات السياسية

### مرحلة الاتفاق

- هل التزمت العملية باستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن؟
- هل معالجة العنف القائم على نوع الجنس هو هدف لهذه الاستراتيجية؟ من الذي يشارك في عملية الإصلاح وكيف يتم تضمين النساء؟ كيف يتشاور قادة الإصلاح مع النساء؟
- من سيتحقق من الالتزامات الأمنية من قبل الأطراف؟ هل ستشارك النساء في الهياكل؟ هل سيتم وضع أشكال لحفظ السلام؟ ماذا ستكون تشكيلتهم الجنسانية وتدريبهم؟
- ما هي المخاطر التي تواجه النساء في حالة التسريح وحفظ السلام، وما هي الخطوات التي من شأنها التخفيف من هذه المخاطر؟

### التطبيق طويل الأمد

- كيف ينبغي التعامل مع الأمن دستوريًا من حيث الإصلاح؟
- ما الذي يجب أن يبدو عليه قطاع الأمن من حيث روحه وتوازنه الجنساني وتشكيله الاجتماعي الأوسع؟
- ماذا يجب أن تكون مبادئه وقيمه؟
- كيف يمكن مواصلة مرافق إيواء الفصائل المسلحة السابقة ومع مرور الوقت تخفيض حجم قطاع الأمن، لتعكس حالة أكثر سلمًا ودورًا أكثر "طبيعية"؟

# الاستنتاج

يتطلب التعامل مع المسائل الأمنية إستراتيجيات ذكية ولغة. ويتطلب العمل للتأثير على أجنادات أطراف النزاع وأولئك المسؤولين عن العملية (بما فيهم الوسطاء الدوليين)، منذ المراحل الأولى الممكنة من العملية.

وأن نقاط الدخول المختلفة لشواغل المرأة المختلفة تنشأ في مراحل مختلفة من العملية؛ وأنه في كل مرحلة من المراحل يمكن التطرق إلى المفاوضات ليس فقط لتحقيق مكاسب جوهرية، ولكن أيضاً بهدف إنشاء نقاط للدخول لمعالجة الشواغل الأمنية للمرأة في المرحلة التالية. ومن المهم الانخراط مع العملية كما هي مع محاولة إعادة تشكيل مخاوفها الأساسية.

الأمن قضية سياسية، وبالتالي فإن التفاوض على الأمن في عملية السلام يتطلب في كثير من الأحيان طرح قضية الأمن باستخدام اللغة السياسية. وتنطبق الالتزامات القانونية بوضوح ويمكن تأكيدها بشكل مفيد، ولكن التأكيد على المعايير القانونية فحسب ليس هو السبيل الأكثر فاعلية على الدوام لكي تعالج عملية السلام بشكل جدي شواغل المرأة. الأهم من ذلك، ينبغي تطوير الاستراتيجيات على أساس أن العمليات تتغير بمرور الوقت؛

# الملحق أ: اتفاقيات السلام المذكورة

ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات)، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015. [\[https://peaceagreements.org/view/1370/\]](https://peaceagreements.org/view/1370/)

مالي، اتفاق من أجل السلام والمصالحة في مالي - من عملية الجزائر العاصمة، 20 حزيران/يونيو 2015. [\[https://peaceagreements.org/view/1365/\]](https://peaceagreements.org/view/1365/)

ميانمار، المبادئ التوجيهية للجنة الرصد المشتركة لكل مستوى، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015. [\[https://peaceagreements.org/view/1545/\]](https://peaceagreements.org/view/1545/)

أوغندا، اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، السودان، 29 شباط/فبراير 2008. [\[https://peaceagreements.org/view/685/\]](https://peaceagreements.org/view/685/)

قوات التحرير الوطنية/بوروندي، اتفاقية وقف إطلاق النار بين حكومة جمهورية بوروندي وحزب البلييهوتو، 7 أيلول/سبتمبر 2006. [\[https://peaceagreements.org/view/336/\]](https://peaceagreements.org/view/336/)

كولومبيا، الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ودائم، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. [\[http://especiales.presidencia.gov.co/Documents/20170620-dejacion-armas/acuerdos/acuerdo-final-ingles.pdf\]](http://especiales.presidencia.gov.co/Documents/20170620-dejacion-armas/acuerdos/acuerdo-final-ingles.pdf)

جمهورية الكونغو الديمقراطية، المفاوضات بين الأطراف الكونغولية: الوثيقة الختامية ("اتفاق سن سيتي")، 2 نيسان/أبريل 2003. [\[https://peaceagreements.org/view/404/\]](https://peaceagreements.org/view/404/)

أيرلندا/المملكة المتحدة/أيرلندا الشمالية، الاتفاقية التي تم التوصل إليها في المفاوضات متعددة الأطراف (اتفاق الجمعة الحزينة أو اتفاق بلفاست)، 10 نيسان/أبريل 1998، الحفاظ على النظام والعدالة: الفقرة 2. [\[https://peaceagreements.org/view/556/\]](https://peaceagreements.org/view/556/)

## الملحق ب: الموارد

مصفوفة اتفاقيات السلام، جامعة نوتردام:  
<https://peaceaccords.nd.edu> /الأمم المتحدة، 2012.  
إرشادات للوسطاء: التعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع  
في حالات وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام. نيويورك: الأمم  
المتحدة. إدارة الشؤون السياسية. متاح على الرابط: [https://  
.peacemaker.un.org/node/1447](https://peacemaker.un.org/node/1447)

الأمم المتحدة، 2016. إصلاح قطاع الأمن: مذكرات توجيهية تقنية  
متكاملة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقطاع الأمن. نيويورك:  
فرقة عمل إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة.  
متاح على الرابط: [http://www.unodc.org/  
documents/organized-crime/SSR\\_TOC  
.ITGN\\_2016\\_WEB.pdf](http://www.unodc.org/documents/organized-crime/SSR_TOC.ITGN_2016_WEB.pdf)

الأمم المتحدة، المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة  
الإدماج: المرأة، والجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.  
نيويورك: إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.  
متاح على الرابط: [http://unddr.org/uploads/  
20Women,%20documents/IDDRS%205.10  
.Gender%20and%20DDR.pdf](http://unddr.org/uploads/20Women,%20documents/IDDRS%205.10.Gender%20and%20DDR.pdf)

الأمم المتحدة، 2017. إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات  
الجنسانية والشاملة للجميع. نيويورك: الأمم المتحدة -33 إدارة  
الشؤون السياسية، صفحة 30  
متاح على الرابط: [https://peacemaker.un.org/  
node/2940](https://peacemaker.un.org/node/2940)

باستيك، م. و فالاسيك، ك. ( محررين)، 2008. مجموعة  
أدوات الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن. مركز جنيف للمراقبة  
الديمقراطية للقوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/  
مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد الأمم  
المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة:  
جنيف. متاح على الرابط: [https://www.dcaf.ch/  
gender-security-sector-reform-toolkit](https://www.dcaf.ch/gender-security-sector-reform-toolkit)

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة  
الجنسانية وحسن إدارة قطاع الأمن: المساواة الجنسانية لأمن  
الدولة والبشر، *SSR Backgrounder Series*. جنيف: المراقبة  
الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: [https://www.  
dcaf.ch/gender-equality-and-good-security-  
sector-governance-gender-equality-state-  
and-human-security](https://www.dcaf.ch/gender-equality-and-good-security-sector-governance-gender-equality-state-and-human-security)

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة  
الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن: تعميم المساواة الجنسانية في توفير  
وإدارة ومراقبة الأمن، *SSR Backgrounder Series*. جنيف:  
المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: [https://  
www.dcaf.ch/gender-equality-and-security-  
sector-reform-mainstreaming-gender-  
equality-security-provision](https://www.dcaf.ch/gender-equality-and-security-sector-reform-mainstreaming-gender-equality-security-provision)

لغة السلام، جامعة كامبريدج:

[www.languageofpeace.org](http://www.languageofpeace.org)

قاعدة بيانات اتفاقيات السلام، جامعة إدنبرة:

[www.peaceagreements.org](http://www.peaceagreements.org)

قاعدة بيانات اتفاق السلام بين الجنسين، جامعة إدنبرة:

[www.peaceagreements.org/wsearch](http://www.peaceagreements.org/wsearch)

صانع السلام، الأمم المتحدة: [www.peacemaker.un.org](http://www.peacemaker.un.org)



## الملحق ج: المراجع

هيربرت، س.، 2014. العلاقة بين العنف المبني على النوع الجنساني وإندلاع النزاع العنيف. التقرير المساعد للحكومة، والتنمية الاجتماعية، والاستجابة الإنسانية والنزاع (GSDRC).  
[http://www.gsdrc.org/go/display&type=Helpdesk&\(id=1169](http://www.gsdrc.org/go/display&type=Helpdesk&(id=1169)

هاتشبول، إي. 2009. إصلاح قطاع الأمن؛ كم في اتفاقات السلام. شبكة قطاع الأمن الأفريقية، جامعة برمنغهام. متاح على الرابط:  
<https://issat.dcaf.ch/Learn/Resource-Library/Policy-and-Research-Papers/Security-Sector-Reform-Provisions-in-Peace-Agreements>

أوديندال، أ. 2010. هيكل لبناء السلام على المستوى المحلي: دراسة مقارنة للجان السلام المحلية، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على الرابط:  
[http://www.un.org/en/land-natural-resources-conflict/pdfs/UNDP\\_Local%20Peace%20Committees\\_2011.pdf](http://www.un.org/en/land-natural-resources-conflict/pdfs/UNDP_Local%20Peace%20Committees_2011.pdf)

برنز، ف.، وفيمالاراجاه، ل.، وبلانتا، ك.، 2013. التدابير الأمنية قبل، وخلال، وبعد المفاوضات. إطار استراتيجي. برلين: مؤسسة بيرغهورف. متاح على الرابط: [https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other\\_Resources/Strategic\\_Frameworks/20140613\\_StrategicFramework\\_SecurityArrangements.pdf](https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other_Resources/Strategic_Frameworks/20140613_StrategicFramework_SecurityArrangements.pdf)

سيلبيرت، س.، 2016. علامات في عملية سلام ميانمار بعد 2011 - اتفاق وقف إطلاق النار في عموم ميانمار: تحليل من منظور المساواة الجنسانية وحقوق المرأة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة ميانمار. متاح على الرابط: <http://asiapacific.unwomen.org/the-02/en/digital-library/publications/2017-nationwide-ceasefire-agreement-in-myanmar>

ترو، ج.، 2012. الإقتصاد السياسي للعنف ضد المرأة. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

الأمم المتحدة، 2012. إرشادات للوسطاء: التعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في حالات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام. نيويورك: الأمم المتحدة. إدارة الشؤون السياسية. متاح على الرابط: <https://peacemaker.un.org/node/1447>

الاتحاد الأفريقي، 2009. تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور (PSC/AHG/2(CCVII) متاح على الرابط: <https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-darfur-quest-peace-justice-and-reconciliation-report-african-union-high-level>

بارسا، م. و هولت-إيفري، وميوهلنبيك، أ. 2016. وقف إطلاق النار المتكامل: المرأة والجنسانية و ناية مُستدامة للعنف. الأمن الشامل: واشنطن العاصمة. متاح على الرابط: <https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/uploads/2016/Inclusive-Ceasefires-ISA-paper-Final-3.10/03.pdf.2016>

باستيك، م. و فالاسيك، ك. (محررين)، 2008. مجموعة أدوات الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن. مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة: جنيف. متاح على الرابط: <https://www.dcaf.ch/gender-security-sector-reform-toolkit>

دي وال، أ. 2017. قطاع السلام والأمن. مجلة الأمن الأفريقي، 26.2011 في السودان، 2002 (2): مهام السلام الأفريقي وقطاع الأمن. 198-الحكومة، صفحة 180

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة الجنسانية وحسن إدارة قطاع الأمن: المساواة الجنسانية لأمن الدولة والبشر *SSR Backgrounder Series*. جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: <https://www.dcaf.ch/gender-equality-and-good-security-sector-governance-gender-equality-state-and-human-security>

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن: تعميم المساواة الجنسانية في توفير وإدارة ومراقبة الأمن. *SSR Backgrounder Series*. Geneva: جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: <https://www.dcaf.ch/gender-equality-and-security-sector-reform-mainstreaming-gender-equality-security-provision>

هانغي، ه.، و شباغ، ف. (محررين)، 2015. إصلاح قطاع الأمن و مهام الأمم المتحدة المتكاملة: التجارب من بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، و هايتي، وكوسوفو. جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: <https://www.dcaf.ch/security-sector-reform-and-un-integrated-missions-experience-burundi-democratic-republic-congo>

الأمم المتحدة، 2017. إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع. نيويورك: الأمم المتحدة-33 إدارة الشؤون السياسية، صفحة 30. متاح على الرابط: <https://peacemaker.un.org/node/2940>

الأمم المتحدة، البنك الدولي، 2018. سبل إلى السلام: نهج شاملة لمنع النزاع العنيف. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. صفحة 161-165. متاح على الرابط: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986.28337>

الأمم المتحدة، 2016. إصلاح قطاع الأمن: مذكرات توجيهية تقنية متكاملة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقطاع الأمن. نيويورك: فرقة عمل إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة. متاح على الرابط: [http://www.unodc.org/documents/organized-crime/SSR\\_TOC\\_ITGN\\_2016\\_WEB.pdf](http://www.unodc.org/documents/organized-crime/SSR_TOC_ITGN_2016_WEB.pdf)

الأمم المتحدة: المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: المرأة، والجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. نيويورك: إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. متاح على الرابط: <http://unddr.org/uploads/documents/20Women,%20Gender%20IDDRS%205.10.and%20DDR.pdf>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة تابعة للأمم المتحدة  
مخصصة للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة.  
وقد أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي نصيرة عالمية  
للنساء والفتيات، لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن على  
مستوى العالم.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بينما يضعون معايير عالمية لتحقيق المساواة الجنسانية، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وهي تقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: زيادة قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة الجنسانية أساسية في التخطيط الإنمائي والميزنة على الصعيد الوطني. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة الجنسانية.



هيئة الأمم المتحدة  
للمرأة



عالم نتشاركه بالتساوي بحلول عام 2030  
ادعم المساواة الجنسانية

220 East 42nd Street  
New York, New York 10017, USA  
رقم الهاتف: 212-906-6400  
رقم الفاكس: 212-906-6705

[www.unwomen.org](http://www.unwomen.org)  
[www.facebook.com/unwomen](https://www.facebook.com/unwomen)  
[www.twitter.com/un\\_women](https://www.twitter.com/un_women)  
[www.youtube.com/unwomen](https://www.youtube.com/unwomen)  
[www.flickr.com/unwomen](https://www.flickr.com/unwomen)